تنويع الانتاج الزراعى والحيوانى وأهميته الكبيرة فى الاقتصاد الزراعى

— ٥ —

مكثت مصر مدة طويلة تعتمد فى إنتاجها على محصول واحد وهو القطن تبيع معظمه للدول الأجنبية وبالأخص انجلترا ، وتشترى بثمنه ما تحتاج إليه من بضائع وكمية من الحبوب لتسد العجز فى إنتاجها الذى أصبح لا يكفى غذاء الشعب. وكم نادى الساسة ورجال الاقتصاد منذ زمن إلى تلافى خطر الاعتماد على محصول واحد يكون معرضاً لهبوط الأسعار والآفات أو لإعراض الدول الأخرى عن شرائه . وقد حدث ما توقعه هؤلاء، بل أصبح السلاح الذى تحاربنا به الدول المعادية إذا ما رأت إعلان الحرب الاقتصادية علينا ، فتمتنع عن شراء قطننا وتقف فى سبيل تصريفنا له، وذلك فضلا عن ظهور منافس له وهو الحرير الصناعى ودول تنتج قطنا طويل التيلة مثل قطننا ، لذلك أصبحنا أمام أمر واقع فى توجيه سياستنا الزراعية نحو تنويع الإنتاج مع الاحتفاظ بالقطن كمحصول رئيسى واستهلاك كمية كبيرة منه محلياً بإنشاء مؤسسات وشركات للغزل والنسيج .

واتجهنا أخيراً فى تنويع محاصيلنا إلى الإكثار من زراعة الأرز وأصبحنا نصدر منه كميات كبيرة للخارج، ولكن الأسف لازلنا نستورد كميات أكبر من القمح لسد العجز فى محصولنا، ورغم أننا لانصدر من

محاصيلنا الزراعية للخارج بالنسبة للظروف الحاضرة إلا الأرز الفائض وكمية من البصل وبعض الفاكهة والخضر والبيض وما زال القطن هو محصول التصدير الرئيسى للبلاد رغم الكساد الذى ينتابه أحيانا كما حصل فى العامين السابقين . وتنويع إنتاجنا قد يغنينا عن استيراد مانحتاجه من مواد غذائية وقد يؤدى إلى تصدير الفائض عنها .

وليس تنويع الإنتاج الحيوانى بأقل أهمية من تنويع الانتاج النباتى، ولكن يجب قبل العمل على تنويع الإنتاج الحيوانى تحسينه ، فتنشأ محطات لتربية الدواجن لأكل لحومها ولإنتاج بيض جيد وكذلك يعنى بإنشاء الحظائر لتربية المواشى للبن واللحم. وتنتخب أنواع جيدة لتحسين النسل فإن اللبن من المنتجات الهامة فى بلادنا وأصبح من الأغذية الرئيسية للشعب وبخاصة الأطفال، ومنتجاته من الأهمية بمكان فى ثروتنا العامة، ويضيع على البلاد سنويا حوالى المليون جنيه فى استيراد أنواع مختلفة من الجبن من البلاد الأجنبية فضلا عن أن البلاد تستهلك كمية كبيرة من اللحوم سنويا ، ولا ريب فى أن ذلك يصبح خطراً على ثروتنا الحيوانية إن لم نعمل على تدارك النقص وتنميتها والإكثار منها والمحافظة عليها .

وهناك باب آخر من الإنتاج يجب أن يحظى بعنايتنا إذا اتجهنا نحو تنويع الإنتاج وهو تربية النحل لزيادة محصول عسل النحل واستيراد أنواع النحل الجيد والعناية بتربيته وتشجيع الهواة على الإكثار من الخلايا والاهتمام بها . كل ذلك يؤدى إلى الحصول على كميات كبيرة من عسل نحل جيد يمكن سد حاجات البلاد منه وتصدير الفائض .

وكذلك يجب العمل على إنهاض تربية دودة القز لإحياء صناعة الحرير ، ولا ريب فى أن ذلك باب من أبواب تنويع الإنتاج .

وهناك أمر جديد اتجهنا أخيراً إليه حينما استفحلت أزمة الخضر

والفاكهة وارتفاع أسعارها وهو زراعة الخضر والفاكهة بدرجة تكفى الاستهلاك المحلى ثم تزيد لتصدير الزائد بعد إعداده لهذه العملية . ولا ريب فى أن ذلك باب عظيم، إذا فتح على مصراعيه لكان من أعظم أبواب تنويع الإنتاج. وقد جربت البـــلاد التوسع فى زراعة الخضر والفاكهة فامكنها تصدير البطاطس والثوم ، والبصل والموالح وغيرها . والمهم أن لا يقتصر اهتمامنا أو اتجاهنـــا لتنويع الإنتاج فقط حينما ينخفض سعر القطن أو حين تحصل أزمة فى الحبوب أو ارتفاع فى أسعار الخضر والفاكهة أو اللحوم . بل يجب أن توضع سياسة ثابتة للتوسع فى الانتاج الزراعى بنوعيه النباتى والحيوانى فلا يجعل التوسع فى إنتاج أنواع خاصة من الحاصلات الزراعية والحيوانية أو تنويعها (سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير للخارج) مرتبطا بحالة إنتاج وتصريف القطن الذى دائما ما يكون أسعاره ما بين هبوط وارتفاع على مر الأعوام .

ومما لا شك فيه أن تنويع الإنتاج من عوامل خفض أسعار المنتجات الزراعية والحيوانية المستهلكة محلياً وبخاصة التى لا يستغنى عنها أى فرد من أفراد الشعب كالحبوب التى يصنع منها الخبز . والخضر والفاكهة واللحوم، كما أنه يعمل على تدعيم حالة البلاد الاقتصادية بفتح أبواب التصدير أمامها ويوفر استيراد أى شىء منها . وبذلك تتوفر البلاد كمية من العمـلات الأجنبية التى تحتاجها لشراء الآلات والمهمات الغـــير متوفرة لديها أو المعدومة فيها.

وإزاء منافسة الدول الأجنبية وتمشياً مع سياسة الابتكار لتوسيع الإنتاج وتنويعه لخفض أسعاره يجب تقليل تكاليف الانتاج فى مصر . وإن كان هذا يخضع لجملة عوامل كايجار الارض ومصاريف الزراعة

من ثمن التقاوى إلى تكاليف خدمة الأرض من حرث وري وتسميد وخلافه إلى أجور عمال ومصاريف نقل المحاصيل وإعدادها للتسويق ، إلا أنه من الضروري العمل على خفض مصاريف الانتاج بأى حال، وهذا لا يمكن أن يتم إلا إذا تعاون الشعب مع الحكومة، فعلى الحكومة أن تسهل خدمة الأرض وتجعل الرى فى متناول أيدى المزارعين بأقل أسعار وتوفر خصوبة الأرض بتنفيذ مشاريع الاصلاح من شق الترع والمصارف وإصلاح الأراضى الضعيفة كما عليها أن توفر التقاوى والسماد من أجود الأنواع وتمد الفلاحين باحدث الآلات الزراعية وترشدهم لأحدث طرق الزراعة وطرق تربية الحيوان .

وكل هذا لا يتأتى إلا عن طريق تعميم الجمعيات التعاونية فى الريف وساخصص لهذا الموضوع بابا خاصا سيأتى بعد .

والمهم الذى قد يكون غير متمش مع السياسة الاشتراكية التى أدين بها وأترسمها وأسير عليها فى كتابى السابق وهو إعادة النظر فى أجور العمال فإنى لست من الذين يؤمنون ببخس حق العامل ليذل ويصبح عبداً مسخراً للمزارع . ولكن لست مع الحكومة فى تحديد أجور العمال الزراعيين فكل منطقة زراعيـــة لها ظروفها ، وكل أجر يعطى لعامل رهين بالحالة وبالوقت فلا داعى لأن نجذل العطاء للعامل ليصرف ما يأخذه بسخاء فى كماليات تضره من تعاطى المسكيفات إلى الاتجاه نحو تعدد الزوجات .

أما واجب الزراع نحو العمل على خفض أسعار المنتجات فهو أن يتبع كل زارع حدود الاقتصاد فى طرق زراعته باتباع أحدث الطرق فى خدمة الأرض وزراعتها وأوفرها والتى تضمن له ربحا وفيراً ، وعليه أن يوفر مما يحتاجه من سماد بلدى كله أو بعضه وينتج ما يكفى مواشيه من علائق من مزرعته كلما أمكن .